

حركة النهضة تعيد ترتيب بيتها الداخلي

تونس - تعمل حركة النهضة الإسلامية على إعادة ترتيب بيتها الداخلي استعدادا للانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في منتصف سبتمبر المقبل.

ويربط مراقبون للشأن السياسي التونسي حل حزب البناء الوطني باستعدادات حركة النهضة للانتخابات الرئاسية حيث تتردد أنباء مفادها التحاق رئيس الحزب رياض الشعيبي بالحملة الانتخابية لمرشح النهضة عبدالفتاح مورو للرئاسة.

ويقول هؤلاء المراقبون إن النهضة تتحرك منذ فترة لفسح الطريق أمام مرشحها للرئاسة للوصول إلى إقناع خلال الدور الأول، لذلك تحاول إقناع المرشحين للرئاسة المقربين منها بالانسحاب لصالح عبدالفتاح مورو.

ومن بين أبرز هؤلاء المرشحين للرئاسة، القيادي السابق في الحركة حمادي الجبالي الذي يعد خيارا لقواعد النهضة الغاضبة من سياساتها وخاصة ما عرف بسياسة التوافق، أما المرشح الثاني للرئاسة فهو المحامي سيف الدين مخلوف الذي رشحه ائتلاف جمعياتي مقرب من النهضة، ويعول مخلوف أساسا على الشعبية التي بناها من خلال الدفاع عن قيادات من الحركة.

وتحاول الحركة طي صفحة الانقسامات التي شهدتها خلال الفترة الماضية بسبب الخلافات على ترؤس قوائم الانتخابات التشريعية، إضافة إلى تضارب الآراء والمواقف بشأن تقديم مرشح للانتخابات من داخل الحركة أو دعم مرشح من خارجها.

وأظهرت بيانات نشرتها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات السبت أن نواب حركة النهضة قاموا بتزكية خمسة مرشحين للرئاسة هم: عبدالفتاح مورو، وحمادي الجبالي، وإلياس الفخاخ، ومنصف المرزوقي، وحاتم بولبيار، وهو ما اعتبر انعكاسا لحالة الانقسام التي شهدتها الحركة خلال الفترة الماضية. وتحسنى حركة النهضة من تأثير الخلافات ولاسيما تلك التي راقت اختيار مورو كمرشح للانتخابات الرئاسية على حظوظه، ودفعت تلك المخاوف المكتب التنفيذي لإصدار بيان مساء الخميس للتأكيد على وحدة موقف الحركة من القرار دعا خلاله أنصار النهضة إلى دعم عبدالفتاح مورو، مؤكدا على أن "قرار ترشيح مورو صادر عن المؤسسات وكانت هيئة الانتخابات أعلنت أن عدد المرشحين الذين تم قبولهم للتنافس على منصب الرئاسة، في منتصف سبتمبر المقبل، بلغ 26 مرشحا، يتوزعون على 4 تيارات سياسية، هي التيار الوسطي الحداثي، والتيار الإسلامي، والتيار اليساري، والتيار الليبرالي، وقد دفع كل تيار بأكثر من مرشح.

ويطالبون أن يكون هدف الإسلاميين زعزعة الاستقرار في الجنوب هو انتزاع حقول النفط من الجيش لإضعاف موقفه في المحادثات المحتملة التي تسعى الأمم المتحدة لاستئنافها ووقف إطلاق النار.

ويحاول الإسلاميون منذ إطلاق الجيش لعملية تحرير طرابلس في 4 أبريل الماضي فتح جبهة جديدة في الجنوب للتفتيش عن قواتهم المحاصرة في العاصمة.

وكان حزب العدالة والبناء الزراع السياسية لتنظيم الإخوان المسلمين في ليبيا دعا في مطلع مايو الماضي، المجلس الرئاسي إلى الإسراع في بسط سيطرته على المنطقة الجنوبية، على خلفية هجوم لتنظيم داعش الإرهابي.

وحدث حزب العدالة والبناء، المجلس الرئاسي على تكليف منطقة عسكرية لسببها، وقوة لمكافحة الإرهاب، ليسيطر على جميع مناطق الجنوب، ما يعني إشعال حرب جديدة مع الجيش الذي يسيطر منذ فبراير الماضي على المنطقة.

ولكن عضو المجلس البلدي مرزق عتيقة بشير أكدت أن القوة المهاجمة متفرقة في ظل تجاهل المجلس الرئاسي لهذه الظاهرة، وهو ما دفعها إلى دعم سيطرة الجيش على فزان.

وبحسب مصادر ليبية قتل نحو 90 مدنيا على الأقل منذ بداية الأحداث في المدينة، وجرح أكثر من 200 آخرين، نتيجة للاشتباكات العنيفة التي تصاعدت خلال أغسطس الجاري.

وطالبت لجنة الدفاع والأمن القومي المجتمع الدولي وبعثة الأمم المتحدة والجامعة العربية باتخاذ كافة الإجراءات لإزالة عمليات تمويل الإرهاب في ليبيا، واتخاذ مواقف ضد الشخصيات التي تمول الجماعات الإرهابية لما تمثله من خطورة على السلم والأمن الدوليين.

وليتزم المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الصمت إزاء هذه التطورات الخطيرة التي تشهدها المدينة، حيث لم يتبن عملية السيطرة على المدينة والجنرال عبدالملك قنايرة الذي شغل حكومة الوفاق بين الإسلاميين وتيار رئيس الحكومة فايز السراج.

إسلاميو ليبيا يعملون على نقل المعركة إلى الجنوب

متطرفون متحالفون مع المعارضة التشادية يسيطرون على مدينة مرزق



القائد العام للجيش الليبي المشير خليفة حفتر يشرف على العمليات الجوية لاستهداف غرف العمليات التركية

لكن عضو المجلس البلدي مرزق عتيقة بشير أكدت أن القوة المهاجمة متفرقة في ظل تجاهل المجلس الرئاسي لهذه الظاهرة، وهو ما دفعها إلى دعم سيطرة الجيش على فزان.

وبحسب مصادر ليبية قتل نحو 90 مدنيا على الأقل منذ بداية الأحداث في المدينة، وجرح أكثر من 200 آخرين، نتيجة للاشتباكات العنيفة التي تصاعدت خلال أغسطس الجاري.

وطالبت لجنة الدفاع والأمن القومي المجتمع الدولي وبعثة الأمم المتحدة والجامعة العربية باتخاذ كافة الإجراءات لإزالة عمليات تمويل الإرهاب في ليبيا، واتخاذ مواقف ضد الشخصيات التي تمول الجماعات الإرهابية لما تمثله من خطورة على السلم والأمن الدوليين.

وليتزم المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الصمت إزاء هذه التطورات الخطيرة التي تشهدها المدينة، حيث لم يتبن عملية السيطرة على المدينة والجنرال عبدالملك قنايرة الذي شغل حكومة الوفاق بين الإسلاميين وتيار رئيس الحكومة فايز السراج.

وليتزم المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الصمت إزاء هذه التطورات الخطيرة التي تشهدها المدينة، حيث لم يتبن عملية السيطرة على المدينة والجنرال عبدالملك قنايرة الذي شغل حكومة الوفاق بين الإسلاميين وتيار رئيس الحكومة فايز السراج.

وطالبت لجنة الدفاع والأمن القومي المجتمع الدولي وبعثة الأمم المتحدة والجامعة العربية باتخاذ كافة الإجراءات لإزالة عمليات تمويل الإرهاب في ليبيا، واتخاذ مواقف ضد الشخصيات التي تمول الجماعات الإرهابية لما تمثله من خطورة على السلم والأمن الدوليين.

وليتزم المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الصمت إزاء هذه التطورات الخطيرة التي تشهدها المدينة، حيث لم يتبن عملية السيطرة على المدينة والجنرال عبدالملك قنايرة الذي شغل حكومة الوفاق بين الإسلاميين وتيار رئيس الحكومة فايز السراج.

وليتزم المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الصمت إزاء هذه التطورات الخطيرة التي تشهدها المدينة، حيث لم يتبن عملية السيطرة على المدينة والجنرال عبدالملك قنايرة الذي شغل حكومة الوفاق بين الإسلاميين وتيار رئيس الحكومة فايز السراج.

وطالبت لجنة الدفاع والأمن القومي المجتمع الدولي وبعثة الأمم المتحدة والجامعة العربية باتخاذ كافة الإجراءات لإزالة عمليات تمويل الإرهاب في ليبيا، واتخاذ مواقف ضد الشخصيات التي تمول الجماعات الإرهابية لما تمثله من خطورة على السلم والأمن الدوليين.

وليتزم المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الصمت إزاء هذه التطورات الخطيرة التي تشهدها المدينة، حيث لم يتبن عملية السيطرة على المدينة والجنرال عبدالملك قنايرة الذي شغل حكومة الوفاق بين الإسلاميين وتيار رئيس الحكومة فايز السراج.

وليتزم المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الصمت إزاء هذه التطورات الخطيرة التي تشهدها المدينة، حيث لم يتبن عملية السيطرة على المدينة والجنرال عبدالملك قنايرة الذي شغل حكومة الوفاق بين الإسلاميين وتيار رئيس الحكومة فايز السراج.

وطالبت لجنة الدفاع والأمن القومي المجتمع الدولي وبعثة الأمم المتحدة والجامعة العربية باتخاذ كافة الإجراءات لإزالة عمليات تمويل الإرهاب في ليبيا، واتخاذ مواقف ضد الشخصيات التي تمول الجماعات الإرهابية لما تمثله من خطورة على السلم والأمن الدوليين.

وليتزم المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الصمت إزاء هذه التطورات الخطيرة التي تشهدها المدينة، حيث لم يتبن عملية السيطرة على المدينة والجنرال عبدالملك قنايرة الذي شغل حكومة الوفاق بين الإسلاميين وتيار رئيس الحكومة فايز السراج.

وتوتر أمني غير مسبوق تشهده مدينة مرزق جنوب غرب ليبيا بعد أن سيطرت عليها مجموعات منطرفة متحالفة مع المعارضة التشادية بإيعاز من الإسلاميين المسيطرين على حكومة الوفاق وتحديدا أمر المنطقة الغربية أسامة الجويلي.

مرزق (ليبيا) - يصر تيار الإسلام السياسي في ليبيا المتخفي خلف حكومة "الوفاق" على نقل المعركة مع الجيش الليبي من طرابلس في الغرب إلى الجنوب، بالاستعانة بعصابات المعارضة التشادية، وذلك من خلال تفضية الصراع العرقي بين مكون التبو والقبائل العربية.

وسيطرت الأحد ميليشيا "قوة حماية الجنوب" بقيادة حسن موسى المنحدر من قبائل التبو مدعومة بعناصر من المعارضة التشادية على مدينة مرزق بعد نحو أسبوع من استرجاع الجيش بقيادة المشير خليفة حفتر للمدينة الاستراتيجية جنوب ليبيا.

وتحدثت تقارير إعلامية محلية عن ارتكاب تلك الميليشيات لجرائم ضد الإنسانية وتصفيات على أساس العرق كما تعرضت منازل سكان المدينة من العرب للحرق والتدمير. وقال طلال الميهوب رئيس لجنة الدفاع والأمن القومي بمجلس النواب الليبي إن "الميليشيات التشادية"، التي أحرقت المنازل في مدينة مرزق تتلقى تمويلات مباشرة من "حكومة فايز السراج".



طلال الميهوب

وأضاف في تصريحات لموقع "سبوتنيك" الروسي الأحد "لدينا معلومات ثابتة على تلقي تلك المجموعات الإرهابية تمويلات من حكومة السراج والمصرف المركزي، حيث تأتي أموال النفط إلى المصرف المركزي، ويتم تمويل هذه الميليشيات عن طريق أسامة الجويلي أمر المنطقة العسكرية الغربية المتهم بقربه من تنظيم الإخوان المسلمين". وتابع الميهوب "المجلس الرئاسي أصبح مجلسا إرهابيا وليس مجلسا للوفاق، وأنه لا يمثل ليبيا، خاصة أن المجلس غير دستوري وافقد شرعيته

نجل بوضياف يزج بملف اغتيال والده في أزمة رموز الجيش الجزائري

بوضياف، واحدا من النواة الأساسية التي فجرت ثورة التحرير الجزائرية (1954 - 1962)، قبل أن يدخل في خلافات مع سلطة الاستقلال، ويضطر إلى مغادرة بلاده نحو المغرب الذي أقام فيه سنوات طويلة، قبل أن يقرر العودة إلى رئاسة الدولة، إثر دخول الجزائر في أزمة سياسية وأمنية في أعقاب تدخل الجيش لإلغاء المسار الانتخابي الذي استحوذ عليه الإسلاميون في مطلع تسعينات القرن الماضي.

رغم نشر نتائج التحقيق فإن الغموض مازال يكتنف ظروف وملابسات مقتل رئيس الدولة الجزائري الأسبق محمد بوضياف

ويستند ناصر بوضياف في قناعته على تصريحات سياسية لكل من الأمين العام السابق لحزب جبهة التحرير الوطني عمار سعداني، ووزير الشؤون الدينية والأوقاف الأسبق بوعبدالله غلام الله، حيث اتهم الأول مدير الاستخبارات السابق توفيق بالضلوع في اغتيال الرجل أو التغطية في حمايته، أما الثاني فقد نقل عنه قوله "من أتوا ببوضياف هم من نكبوه".

ولا يزال الغموض يكتنف ظروف وملابسات مقتل رئيس الدولة الجزائري السابق محمد بوضياف، لأن نتائج التحقيق التي أفضت إلى إصاق التهمة في الملائم يومعرافي لمبارك، لا تزال الشكوك تلفها، خاصة في ما يتعلق بفرضية ضلوع أو تصغير الأجهزة الأمنية في حماية الرجل.

ويذكر عن الملائم المحكوم عليه بالسجن المؤبد أنه "نذ العملية انقماما بالحياتة".

ويذكر عن الملائم المحكوم عليه بالسجن المؤبد أنه "نذ العملية انقماما بالحياتة".

ويذكر عن الملائم المحكوم عليه بالسجن المؤبد أنه "نذ العملية انقماما بالحياتة".

ويذكر عن الملائم المحكوم عليه بالسجن المؤبد أنه "نذ العملية انقماما بالحياتة".

ويذكر عن الملائم المحكوم عليه بالسجن المؤبد أنه "نذ العملية انقماما بالحياتة".

ويذكر عن الملائم المحكوم عليه بالسجن المؤبد أنه "نذ العملية انقماما بالحياتة".

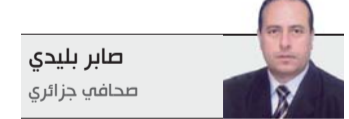
ويذكر عن الملائم المحكوم عليه بالسجن المؤبد أنه "نذ العملية انقماما بالحياتة".

ويذكر عن الملائم المحكوم عليه بالسجن المؤبد أنه "نذ العملية انقماما بالحياتة".

ويذكر عن الملائم المحكوم عليه بالسجن المؤبد أنه "نذ العملية انقماما بالحياتة".

ويذكر عن الملائم المحكوم عليه بالسجن المؤبد أنه "نذ العملية انقماما بالحياتة".

ويذكر عن الملائم المحكوم عليه بالسجن المؤبد أنه "نذ العملية انقماما بالحياتة".



صابر بلدي صحافي جزائري

الجزائر - كشف نجل رئيس الدولة الجزائري الراحل، ناصر بوضياف، عن إيداع شكوى قضائية أمام العدالة الجزائرية مطلع شهر سبتمبر القادم، ضد كل من الجنرالات الأربعة: خالد نزار، محمد مدين، العربي بلخير وعبد المالك قنايرة، فضلا عن الرئيس الفرنسي الراحل فرنسوا ميتران، بتهمة الضلوع في قضية اغتيال والده.

واعتبرت الخطوة التي تتزامن مع تصاعد الخلافات بين رموز العسكر في الجزائر على أنها زج بقضية والده في تلك الأزمة التي احتدمت مؤخرا بعد دعوة الجنرال نزار للمؤسسة العسكرية إلى التمرد على رئيس الأركان الجنرال أحمد قايد صالح.

وجاءت دعوة نزار بعد أن أصدر القضاء مذكرة إيقاف في حقه بتهمة ارتكاب جرائم فساد.

وهاجم نزار بقوة القيادة العسكرية الحالية، متهما إياها بتوظيف الرصيد التاريخي من أجل الهيمنة على المؤسسة العسكرية، ولعب على أوتار الوطنية وثورة التحرير لمخادعة الشارع الجزائري، بدل التوجه إلى إرساء قواعد الاحترافية والتشبيب وتسليم المشعل للأجيال الجديدة.

الأمر تحت السيطرة